



مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL



الشراكة الأوروجزائرية كسبيل لتحقيق التنمية الصناعية المستديمت

د.رضا جاوحد¹، أ.شافيت شاولي²

¹ أستاذ محاضر جامعة باجي مختار-عنايتة-الجزائر ،

² أستاذ محاضر جامعة باجي مختار-عنايتة-الجزائر

2014

ISSN: [2226-5759](#)

ISSN Online: [2959-3050](#)

DOI: [10.58963/qausrj.v1i12.151](#)

Website: [qau.edu.ye](#)

الشراكة الأوروبية جزائرية كسبيل لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة

د. رضا جاوحدو

جامعة باجي مختار- عنابة- لجزائر

أ. شافية شاي

جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر

الملخص:

أصبحت البيئة في أيامنا هذه مركز الاهتمام والمصدر الجديد للميزة التنافسية في الأسواق الحالية والمستقبلية للشركات، وإذا كانت الفترة الماضية منذ الثورة الصناعية هي فترة الأعمال أولا، فإن الفترة الحالية مع العقد القادم هي فترة إعادة التوازن بين الأعمال والبيئة بل هي فترة البيئة. ولعل الاهتمام بالبيئية يعود إلى أن الأعمال قد استنفذت الكثير من موارد البيئة غير المتجددة، وأدت إلى ظهور المشكلات البيئية وتفاقمها بطريقة أصبحت تهدد الأنظمة البيئية الكلية والطبيعية، بحيواناتها ونباتاتها وتركيبتها غير الحية. وان تهديد البيئة هو تهديد للحياة الإنسانية. إن الإطار المجالي الذي نهتم به هو إطار البحر المتوسط الغربي؛ حيث نعيش حاليا إطارا اقتصاديا يدعو إلى الانفتاح على العالم وإلى التعاون الأورو - متوسطي.

ويعد قطاع الصناعة محوري في الاقتصاد العصري لبلدان البحر المتوسط. فالصناعة صارت تنتج مواد متنوعة، وتساهم بقسط وافر في المنتج الوطني الخام وتستقبل استثمارات هائلة، ويواكبها مجهود ضخم في البحث التكنولوجي. أما فيما يخص علاقات الصناعة والبيئة، فيمكن القول بأن الصناعة هي القطاع الذي ينتج أكبر كمية من الملوثات وعلى مستويات عدة. لذلك قامت كثير من الدول بالبحث عن مناهج صناعية تسمح بتصور استمرارية الموارد مع تقليص مقدار التلويث. وتخص هذه الأبحاث التكنولوجية ميدان الطاقة، وإعادة استعمال النفايات قصد تقليص

تراكمها بل الاستفادة منها ، إلا أن نفقات هذه التكنولوجية باهضة وقابلة بأن تجعل تكلفة المنتج عالية بالمقارنة مع مستوى عيش السكان. كما يطرح بإلحاح مشكل التمكن من هذه التكنولوجيات في بلدان تستوردها ومازالت لم تتمكن من إنتاجها.

ولذا فإن التعاون شمال - جنوب يمكنه أن يمثل حفا بالنسبة لبلدان الجنوب، لما قد يحتمه من معايير الجودة تخص في نفس الوقت المنتج وموقع الإنتاج.

والجزائر كواحدة من دول الجنوب المتوسطي تسعى إلى تحقيق تنمية صناعية مستدامة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومحاولة لفهم هذه الإشكالية فقد تم تقسيم الدراسة إلى النقاط التالية :

- الخلفية التاريخية لاتفاق الشراكة.
- برنامج "سماب" كمشروع تعاون للتنمية البيئية في المتوسط.
- مراحل تطور القطاع الصناعي الجزائري.
- الجزائر / الاتحاد الأوروبي.
- الصناعة وأثارها البيئية على ضفتي المتوسط .

1- الخلفية التاريخية لاتفاق الشراكة⁽¹⁾

يعود تاريخ العلاقات الأوروبية المتوسطية إلى عام 1995 عندما أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطية في مؤتمر برشلونة. ويُطلق على الشراكة أيضا عملية برشلونة، وتشمل العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الثانية ومتعددة الأطراف بين الاتحاد الأوروبي و12 دولة من دول البحر المتوسط.

وتعتبر عملية برشلونة مبادرة فريدة حيث وضعت أسس علاقات إقليمية جديدة وتم تحديد أهداف العلاقات بمقتضى إعلان برشلونة كما يلي:

- خلق مساحة مشتركة من السلام والاستقرار من خلال تعزيز الحوار السياسي والأمني (الفصل السياسي والأمني).
- خلق مساحة مشتركة من خلال إقامة شراكة اقتصادية ومالية والتأسيس تدريجيا لإقامة منطقة تجارة حرة (الفصل الاقتصادي والمالي).
- التقارب بين الشعوب من خلال الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية والتي تهدف إلى تشجيع التفاهم بين الثقافات وإيجاد تبادل ثقافي بين المجتمعات المدنية (القسم الاجتماعي والثقافي والإنساني).

وتتمثل الشراكة الاقتصادية والمالية حسب ما جاء به مؤتمر برشلونة في النقاط الآتية :

- تحسين شروط وظروف معيشة السكان برفع مستوى التشغيل وتخفيض الفوارق التنموية بين الدول الأوروبية من جهة وجنوب المتوسط من جهة أخرى.

- تشجيع التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة .
 - التعاون المالي وذلك برفع المساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للشركاء المتوسطين بصفة ملموسة
 - دعم الاقتصاد الحر وتطويره ووضع الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لاقتصاد السوق، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص .
 - اعتماد إجراءات فيما يخص شهادة المنشأ (قواعد المنشأ) وشهادة الأصل وحماية الملكية .
 - دعم التنمية الاقتصادية وتحسين شروطها من خلال تشجيع الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الاستثمار وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيقه وبالتالي نقل التكنولوجيا ورفع مستويات التصدير.
- بالإضافة إلى هذا فقد تضمن البيان (إعلان برشلونة) إشارات أخرى في الجانب الاقتصادي أهمها :
- التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة .
 - أهمية الحفاظ على الثروة السمكية .
 - الدور الحيوي لقطاع الطاقة في الشراكة الأورو- متوسطية .
 - مسألة المياه، تنظيمها وإدارتها وتنمية الموارد المائية .
 - التعاون من أجل عصنة وتحديث القطاع الفلاحي والعمل على تطوير البنى التحتية .

2 - برنامج «سماب» كمشروع تعاون للتنمية البيئية في المتوسط

تم تنظيم اجتماع وزراء البيئة للدول الأورومتوسطية مرتان في دول أوروبية شمال المتوسط من قبل، بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية (عملية برشلونة) عام 1995، حيث عقد المؤتمر الأول في مدينة هلسنكي الفنلندية عام 1997 وذلك لإطلاق البرنامج الإقليمي الأورومتوسطي للبيئة (سماب) (SMAP) للمرة الثانية عام 2002 بمدينة أثينا اليونانية لإطلاق إستراتيجية أورومتوسطية لإدراج البعد البيئي في التعاون الإقليمي مع القطاعات الأخرى. يعد الموضوع الأساسي للاجتماع الوزاري هو ”مبادرة أفاق عام 2020“ لتنظيف البحر المتوسط من مصادر التلوث الأساسية، والتي قد أتفق عليها رؤساء الحكومات الدول الأورومتوسطية أثناء الاحتفال بمرور عشر سنوات على توقيع اتفاقية الشراكة، على أنها تمثل نسبة 80% من مصادر التلوث الأساسية في البحر المتوسط وهي الانبعاثات الصناعية والمخلفات البلدية ومياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية. ويعد الهدف من هذه المبادرة الطموحة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط هو تجميع الجهود والمساعدات الثنائية والإقليمية والدولية في منطقة المتوسط في مجال البيئة لتفادي الازدواجية وتركيز الجهود حتى يتم تقليل نسبة التلوث في البحر المتوسط بحلول عام 2020.

كما عقد يوم 20 نوفمبر 2006 بالقاهرة الاجتماع الأورومتوسطي الوزاري الثالث للبيئة، أين أكد على أهمية إيجاد الاستثمارات اللازمة في مجال البيئة من خلال الاتحاد الأوروبي أو

الجهات المانحة الأخرى، وتأسيس تعاون بيئي قوى في منطقة المتوسط حيث يهدف إلى تحقيق التعاون المستقبلي في القضايا البيئية الهامة الأخرى ومنها تغير المناخ الذي يعد تهديدا للعالم بأسره والحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على نوعية المياه. وتسعى المفوضية الأوروبية إلى دعم القيادة السياسية للتشارك في مجال تحسين البيئة في منطقة المتوسط مشيرا إلى العمل الذي تم انجازه في منطقة المتوسط من خلال العديد من الشركاء في هذا المجال مثل خطة عمل البحر المتوسط، ومراكز الأنشطة الإقليمية في إطار اتفاقيه برشلونة، وبنك الاستثمار الأوروبي وتوسيع شبكة الـ (FEMIP) المالية، والبنك الدولي في إطار برنامج المساعدة التقنية البيئية للبحر الأبيض المتوسط، وشبكات المنظمات غير الحكومية المتوسطية مثل المكتب الإعلامي المتوسطي والشبكة العربية للبيئة والتنمية، والصندوق العالمي للحياة البرية والتكنولوجيا وجمعية أصدقاء الأرض - الشرق الأوسط وغيرها⁽²⁾، يتضمن إعلان برشلونة مقارنة إقليمية للتعاون في مجال حماية البيئة. لهذا السبب، أنشئ منذ سنوات برنامج عمل يدعى (سماب) هدفه تحديد الأولويات المتوسطة والبعيدة المدى.

إن هذا البرنامج الذي تحدث عليه التقرير يعتبر مهما في حد ذاته، إلا أنه لم يصل بعد إلى تقديم مقترحات جيدة للحد من المشاكل البيئية التي تعانيها منطقة المتوسط. فالمطلوب هو تدعيم مقترح إنشاء مفاوضات وطنية لأنه بها يمكن أن يتسع مجال الاهتمام بالبيئة، كما أقترح إنشاء مرصد أوروبومتوسطي خاص بالبيئة تكون جميع الدول التي لها شراكة أو علاقات جوار متميزة مع أوروبا، أعضاء فيها إلى جانب الاتحاد الأوروبي. وعمل هذا المرصد لن يكفل بالنجاح إلا بدعم واضح من السياسيين سواء في هذه الدول أو في الاتحاد الأوروبي. وفي انتظار تأسيس هذا المرصد، لا بد من الاتحاد الأوروبي أن يهتم بالمنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة وزيادة المخصصات المالية التي ترصد لدعم هذه الجمعيات وزيادة التوعية والتعريف بالمخاطر البيئية التي تعاني منها منطقة المتوسط حتى تتضافر جميع الجهود من أجل الحد منها أو التقليل من تداعياتها على الأقل⁽³⁾.

3- مراحل تطور القطاع الصناعي الجزائري: مر بمرحلتين مهمتين

3-1 القطاع الصناعي الجزائري قبل التعديلات الهيكلية⁽⁴⁾:

بما أن الصناعة تعد وجهة هامة للدولة التي تود تنمية اقتصادها، ومصدرا يدر بالأرباح والعوائد المعتبرة، ونظرا لوجود حلقة وعلاقة تكاملية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، عمدت الجزائر بعد الاستقلال إلى تبني إستراتيجية التصنيع.

فعملت على إقامة الهياكل الصناعية الضخمة وتجهيزها بالوسائل اللازمة، إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الكبير في دفع عجلة النمو والنهوض بالاقتصاد الجزائري، إذ تم تصفية العديد من تلك المشاريع وتسريح عمالها نتيجة عقمها وإخفاقها واعتمادها على دعم الدولة.

أ- مرحلة 1963 - 1967⁽⁵⁾؛

فبالإضافة إلى تأميم الصناعات الموروثة عن الاستعمار تميزت هذه الفترة بظهور نظامين لتسيير الوحدات الاقتصادية هما:

- اعتماد مبدأ التسيير الذاتي (مارس 1963).

- إنشاء جملة من الشركات و الدواوين الوطنية (من خلال إقامة صناعة إستراتيجية وشبكة من المنشآت القاعدية لتصدير المواد المنجمية) باعتبارها أدوات أساسية في إستراتيجية التنمية خلال تلك الفترة كشركة (SONATRACH; SNS; SONITEX; SAA; SONACOME) وذلك سعياً لبناء اقتصاد وطني يقوم على قواعد سليمة، تهدف فيه الصناعة الجزائرية إلى امتصاص البطالة وتحسين القدرة الشرائية للسكان ورفع مستوى المعيشة بالاعتماد على قطاع المحروقات و الزراعة آنذاك لتوفير الوسائل المالية.

ب- مرحلة (1967 - 1969)؛

وهي مرحلة المخطط الثلاثي في إطار إستراتيجية التخطيط المركزي المعتمد من طرف الدولة، حيث تم وضع برنامج استثماري عمومي يهتم بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، و خصوصا الصناعات القاعدية و الأنشطة المتعلقة بالمحروقات. لقد خصص مبلغ 5,4 مليار دينار (ما نسبته 59,6 بالمائة من إجمالي الاستثمارات)، خلال هذه الفترة لإنشاء قاعدة صناعية تقوم من جهة بتحويل المواد الأولية المحلية، ومن جهة أخرى تغطية مستلزمات فروع الإنتاج ومختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لخلق الشروط الملائمة للتكامل الاقتصادي.

ج- مرحلة (1970 - 1973)؛

وهي مرحلة المخطط الرباعي الأول، حيث استمرت خلال تلك الفترة عملية التأميم وتحديدًا في قطاع المحروقات، و بذلك تم زيادة المبالغ الموجهة لتمويل الاستثمار ثلاث مرات عن سابقه بسبب ارتفاع مداخيل البترول، وتحديدًا للاستثمارات الصناعية التي استفادت بنسبة 44,7 بالمائة من الإجمالي، كما أعطيت الأولوية خلال تلك الفترة للاستثمار في الصناعات الثقيلة باعتبارها البنية القاعدية للتنمية الاقتصادية في النظام الاشتراكي مع إنشاء حوالي 19 شركة وطنية مثلت القاعدة الصناعية للدولة.

د- مرحلة (1974 - 1977)؛

وهي مرحلة المخطط الرباعي الثاني، وخلال تلك الفترة واصلت الدولة سياستها الاستثمارية، وذلك باستكمال المشاريع المتأخرة في المخطط السابق، مع القيام بمشاريع تنموية جديدة، من شأنها توسيع القاعدة الصناعية بإعطاء اهتمام جديد لاستغلال الموارد الطبيعية و تحويلها صناعياً، مع

خلق صناعات محققة للتكامل بين الداخلى و مختلف القطاعات الاقتصادية، وإقرار برنامج واسع لبعث الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث وصل مجمل الشركات الوطنية إلى ما يزيد عن 66 شركة وطنية، ولقد أتاح ارتفاع أسعار البترول سنة 1973 فرصة للجزائر لجني موارد مالية معتبرة وجهت لتمويل القطاع الصناعي تحديداً.

ه - مرحلة (1980 - 1984)؛

وفي مرحلة المخطط الخماسي الأول، حيث ترتب عن سياسة تقويم المحروقات فجوة مالية تحملت من خلالها الجزائر ثقل المديونية الخارجية لذلك أعيد النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات وأعطيت الأولوية لبقية الأنشطة الاقتصادية، من خلال التوجه لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، كما تميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة الشركات الوطنية التي كانت الانطلاقة الفعلية لها بداية من عام (1983) لأن ضخامتها تسببت في العجز عن تسييرها.

و - مرحلة (1985 - 1987)؛

وفي تلك الفترة بدأت الشركات الوطنية تعرف النكسات اثر تدني أسعار النفط سنة (1986) مما حرم المؤسسات من التزود بالمداد الخيل الضرورية لتدعيم و ترقية العملية الإنتاجية ، مع الغياب الحتمي لتدعيم الدولة لتبدأ معانات المؤسسات التي أصبحت بحاجة ماسة إلى إعادة الهيكلة.

ي - مرحلة (1988 - 1993)؛

اعتمد خلال تلك الفترة المرسوم رقم 01/88 حيث حافظت في إطاره 22 مؤسسة على قانونها الخاص مع إقامة حوالي 350 مؤسسة اقتصادية عمومية .

3 - 2 القطاع الصناعي فترة التعديلات الهيكلية :

إن تفاقم مشكل المديونية الخارجية أدى إلى ضعف الأداء الاقتصادي لقطاع العام بالإضافة إلى الإفرازات السلبية للأزمة النفطية سنة 1986، إلى إعادة النظر في مختلف القطاعات الاقتصادية إذ أضحت عقيدة في إطار النظام المسير، هذا ما دعا إلى حتمية التغيير و اللجوء إلى تعديل هيكلية ينجي القطاع من الانحطاط، فتوالت القوانين الواحد تلو الآخر لانقراض الوضع، و كان أولها قانون النقد و القرض 10/90، قانون توجيه الاستثمارات 93-12 المؤرخ في 05-10-1993، فحريز التجارة الخارجية و المنافسة عام 1994...

تأتي عملية إعادة الهيكلة الصناعية استجابة للتطورات والتغيرات الحاصلة على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي لتحقيق أكبر قدر من الفائدة أو لتفادي الوقوع في أزمات اقتصادية في حالة تم الوضع على ما هو عليه، لأنه من المؤكد أن التغيير في الهيكل الصناعي والنمو الصناعي السريع

هما عنصران متداخلان وإن كلا منهما يقوي الآخر ويدعمه⁽⁶⁾.

لذلك أخذت الجزائر إتباع خطوات جذرية لإعادة هيكلة اقتصادها الوطني بصفة عامة وإعادة هيكلة صناعاتها بصفة خاصة، بهدف تحقيق المزيد من الكفاءة في العمل، والأخذ بنظام السوق، والتخلص من تحديد الأسعار والمركزية في اتخاذ القرارات والانفتاح نحو مزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالمي، فالهدف هنا يتلخص في الاستقلال الكامل للموارد الاقتصادية، وتحقيق نمو صناعي يقوم على أساس الكفاءة وذلك عن طريق التعاون مع دول أخرى (كالاتحاد الأوروبي)، وكذلك المنافسة فيما بين صناعاتها المختلفة.

إن تأهيل الصناعة الجزائرية وإعادة هيكلتها لمواجهة التحديات المستقبلية والاستعداد للاندماج في السوق العالمية بفاعلية والاستفادة من الفرص التي يتيحها لها السوق أصبح مطلباً أساسياً تفرضه الضرورات، لعل أهمها التغيرات والتحولت في الطلب، والتحصير لبيئة مناسبة للانتقال إلى هيكل صناعي متقدم قادر على الدخول بعالم تنافسي جديد، والتركيز بشكل أساسي على الصناعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية يمكن أن تتحول إلى ميزة تنافسية خاصة بالصناعات التي تتضمن قيمة مضافة عالية وتتمتع بطلب مرن، ضعف و تدهور القطاع الصناعي في مختلف جوانبه، ضرورة الانتقال من صناعة متجهة نحو الداخل إلى سياسة صناعية متجهة نحو الداخل والخارج، الاندماج بالسوق العالمية والتحديات التي تواجهها الصناعة الوطنية خاصة بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، واتفاقية الشراكة الأوروبية الشيء الذي يضع الصناعة الجزائرية بهيكلها ذات الطابع التقليدي وما تتسم به من تخلف أمام تحديات كبيرة غير مؤهلة بوضعها الراهن لمواجهةها والوفاء باستحقاقات الاندماج بشكل فاعل في الاقتصاد العالمي الذي أصبح حقيقة واقعة لا محال.

بالرغم من أن برنامج التصحيح الاقتصادي سمح بالرقى ببعض المؤشرات الاقتصادية للدولة إلا أن مساهمته بالقدر المرجو في الناتج الداخلي الخام ليست بالمعتبرة، ضف إلى ذلك تحقيقه لمعدل نمو ايجابي بالقطاع، حيث حققت بعض القطاعات الصناعية معدلات نمو سلبية، وقد يعود ذلك إلى اهتلاك و تقادم التجهيزات مما رفع من كلفة المنتجات الصناعية و انخفاض جودتها، الاستخدام الناقص والجزئي للطاقة الإنتاجية، الاعتماد المفرط على الاستيراد في مدخلات العملية الإنتاجية الصناعية، ضعف القدرات والمهارات التسويقية و وسائل التوزيع والتنظيم الإداري، تفشي ظاهرتي البيروقراطية والفساد الاقتصادي والإداري اللذان يحولان دون القدرة على المنافسة وإتباع الخطط المسطرة.

إن واقع الحال يشير إلى أنه ورغم الجهود المكثفة على تعزيز التنمية الصناعية، في إطار تنويع البنيان الإنتاجي المحلي، فإن نصيب قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ظل ضئيلاً بالرغم من حجم الموارد التي وجهت إلى القطاع الصناعي خلال المرحلة السابقة، لم يحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى، زيادة على ذلك أن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الصناعي ظلت تتخلف وراء معدلات نمو الإنتاجية في القطاعات الأخرى.

ومها كانت الأسباب وراء ضعف أداء القطاع الصناعي ومع صعوبة الاستمرار في نمط التنمية الذي تبنته الجزائر خلال السنوات السابقة، فقد أضحت من الضروري أن تتجه الجهود خلال المرحلة القادمة إلى تعزيز دور القطاع الصناعي في تنويع البنيان الإنتاجي المحلي ومن ثم في تنمية الاقتصاد الجزائري، وذلك وفق إستراتيجية تقوم على توضيح الصورة المستهدفة للقطاع الصناعي وتحديد مسارات الحركة المتاحة لتقريب الصورة والسياسات والإجراءات اللازمة لتبنيها .

لقد وجدت المؤسسة الصناعية الجزائرية نفسها في عالم متغير، متعدد الأبعاد والمعايير مما جعل بقائها مربوطاً بقدرتها على التجاوب والتكيف مع السيناريو الجديد وتحديات البيئة التنافسية الدولية التي تضعها في اختبار لإمكانية تبني استراتيجيات جديدة للتلاؤم والوضع الراهن مع الأخذ بعين الاعتبار قدراتها وميزاتها التنافسية .

4 - الجزائر/الاتحاد الأوروبي

لقد أدخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في تعامله مع الدول المتوسطية بدل مفهوم التعاون الذي كان سائداً في سنوات السبعينات، هذه الشراكة بلورها مؤتمر برشلونة الذي انعقد سنة 1995، والذي يهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر، العمل على تنمية اقتصاديات الدول المتوسطية... إلخ. وبما أن الجزائر تعتبر أحد الدول المتوسطية فقد شاركت في مؤتمر برشلونة كما لاحظ لكن بدخول الألفية الثالثة وقعت على إتفاق الشراكة بالأحرف الأولى بعد أن أنظمت إليها تونس و المغرب والعديد من الدول العربية المتوسطة

أ - إتفاق التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (1976-4-26)

تحتل الجزائر مركزاً خصوصياً إزاء المجموعة الأوروبية منذ بداية التسعينات حيث أنه في بداية ظهور الجماعة الأوروبية كانت الجزائر تستفيد من كل التفضيلات الجمركية، لكن بعد هذه الفترة قررت بعض الدول الأوروبية العضوة وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية، وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلافاً من سنة 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الأوروبية قصد الوصول إلى إتفاق الطرفين في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة وتجسدت المفاوضات في الوصول إلى إتفاق نهائي في 26 أفريل 1976.

ب - مفاوضات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

لقد عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسداً لنيتها في التوقيع على الإتفاق، حيث مرت المفاوضات مع الإتحاد بمراحل صعبة تميزت بالفتور أحياناً وبالإنقطاع أحياناً أخرى، ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول كل مرة أن يتفهم الإتحاد خصوصيات اقتصادها على عكس جيرانها مثل المغرب، تونس، اللتان توصلتا إلى إتفاق

معه.

ففي الجولات السابقة ركزت الجزائر على ضرورة أخذ الطرف الأوروبي بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 90%. إطار المفاوضات، وبعد استكمال جولات المفاوضات تم التوقيع بالأحرف الأولى على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم (19-12-2001) بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل بعد مرور 4 سنوات على بدء المفاوضات⁽⁷⁾.

ج - إتفاق الشراكة الأورو جزائرية في القطاع الصناعي:

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من خلال التوقيع على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بعد أربع سنوات من المفاوضات قسمت إلى 17 جولة، وانتهت بالتوقيع النهائي في 22 أبريل 2002.

ج1- التعاون في المجال الصناعي⁽⁸⁾ :

يمكن تلخيص مضمون الإتفاق فيما يخص أهداف التعاون في المجال الصناعي فيما يلي:

- مساندة النشاطات الهادفة لحماية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تشجيع التعاون المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين لكل الأطراف، بما فيه دخول المتعاملين الجزائريين في إطار شبكات مشتركة للتقارب بين المؤسسات أو بين شبكات التعاون اللامركزية.
- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيل الموارد البشرية والقوى الصناعية للجزائر عبر الاستغلال الأمثل للسياسات الإبداع والبحث والتطوير والتطوير التكنولوجي ومساعدة برنامج إعادة هيكلة القطاع الصناعي والمساهمة في تطوير تصدير المنتجات المصنعة الجزائرية.
- كما يهدف التعاون إلى خلق جو ملائم لتدفق الاستثمارات ويتحقق ذلك عن طريق إنشاء إجراءات متناسقة ومبسطة للاستثمار المشترك، وإجراءات التعريف والإعلام حول فرص الاستثمار، وإنشاء إطار قانوني ملائم للاستثمار والوصول إلى إبرام إتفاقيات حول الاستثمار، والاتفاقيات المخصصة لتجنب الإلتزام المزدوج، وكذا المساندة التقنية لأعمال الترقية و ضمان الاستثمارات الأجنبية والوطنية.

ج2- مضمون إتفاق الشراكة فيما يخص المنتجات الصناعية⁽⁹⁾ :

ويتعلق الأمر بالمنتجات الأصلية للطرفين المتعاقدين، وخاصة بالفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للإتحاد الأوروبي والتعريفية الجمركية باستثناء المنتجات الواردة في الملحق رقم (1). فالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الإتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو أي إجراء له أثر مكافئ. وبالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الإتحاد الأوروبي فقد صنفت إلى

ثلاثة أصناف:

- الصنف الأول من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق رقم 2)، فإن الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المكافئ المطبقة تلغى عند بدء سريان الاتفاق.
 - الصنف الثاني من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق رقم 3)، تلغى تدريجيا تبعا للبرنامج الزمني التالية:
 - تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 80 بالمائة من الحقوق الأساسية بعد سنتين من بدء سريان الاتفاق.
 - تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 70 بالمائة من الحقوق الأساسية بعد ثلاث سنوات من بدء سريان الاتفاق.
 - تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 60 بالمائة من الحقوق الأساسية بعد أربع سنوات من بدء سريان الاتفاق.
 - تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 40 بالمائة من الحقوق الأساسية بعد خمس سنوات من بدء سريان الاتفاق.
 - تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 20 بالمائة من الحقوق الأساسية بعد ست سنوات من بدء سريان الاتفاق.
 - بعد سبع سنوات من بدء سريان الاتفاق تلغى الحقوق المتبقية.
 - الصنف الثالث ويشمل المنتجات الغير واردة في الملحقين 2 و 3، تلغى تدريجيا تبعا للبرنامج الزمني التالية⁽¹⁰⁾:
 - سنتان بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 90 بالمائة.
 - 3 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 80 بالمائة.
 - 4 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 70 بالمائة.
 - 5 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 60 بالمائة.
 - 6 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 50 بالمائة.
 - 7 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 40 بالمائة.
 - 8 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 30 بالمائة.
 - 9 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 20 بالمائة.
 - 10 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 10 بالمائة.
 - 11 سنة بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 5 بالمائة.
 - 12 سنة بعد سريان الاتفاق تلغى الحقوق الجمركية والرسوم.
- بالنسبة للصنفين الثاني والثالث فإن التخفيضات المرتقبة ينبغي أن تتم على أساس المعدل الفعلي المطبق إزاء الجماعة في 1 جانفي 2002 (المادة 18 من الاتفاق).
- يمكن مراجعة الرزمة الخاصة بالصنفين الثاني والثالث بالنسبة لمنتج معين إذا تعرض لصعوبة خطيرة، وهذا يطلب من الجزائر على ألا يتجاوز التمديد المدة القصوى للفترة الانتقالية.

وضع الجزائر لإطار قانوني محفز للاستثمار وكذا إقامة إجراءات مناسبة و تبسيط آليات الاستثمار المشترك لاسيما بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بغية إيجاد مناخ ملائم لتدفق الاستثمارات.

التعاون العلمي و الفني و التكنولوجي من خلال :

- تدعيم طاقة البحث لدى الجزائر، و الاستغلال الأفضل لسياسات البحث و الإبداع و التطوير التكنولوجي، من أجل تثمين القدرة الصناعية الجزائرية الكامنة.
- تثمين الموارد البشرية.
- ترقية الاستثمار المباشر و الشراكة الصناعية.
- إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تشجيع و تهيئة محيط ملائم للمبادرة الفردية بغية حث و تنويع الإنتاج الموجه للسوقين الوطني و الدولي.
- مرافقة إعادة الهيكلة للقطاع الصناعي و برامج إعادة التأهيل، بغية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

ج3 - آثار الشراكة الأوروبية و متوسطة على المؤسسات الصناعية الجزائرية :

إن البيئة الاقتصادية الجديدة التي تعمل في إطارها المؤسسات الصناعية الجزائرية ليست بالأمر الهين، فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و العمل بآليات التحرير التجاري ثنائي الأطراف، و بالنظر إلى إمكانيات و الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري و المؤسسات الصناعية الجزائرية بصفة خاصة، سوف يكون له ، و دون أي شك آثارا على مختلف الأصعدة ، منها ما هو ايجابي و منها السلبي ، و بما أن الاندماج بالاقتصاد العالمي و مساندة و تطبيق النظم التي يفرضها باتت لا محالة ضرورة لا مفر منها يبقى الهدف إذا هو محاولة التقليل و التخفيف إلى أكبر حد ممكن للجانب السلبي، و محاولة الاستفادة على قدر الإمكان من جانبه الايجابي.

وعليه سنقدم في التالي بعض الآثار الايجابية لاتفاق الشراكة على الصناعة الجزائرية :

- إن التخفيض في القيود الجمركية من شأنه أن يساعد على استيراد التجهيزات الصناعية ، و المواد نصف المصنعة الأمر الذي يقلص من فاتورة الواردات و يزيد من القدرة الإنتاجية و الجانب النوعي للمؤسسات الصناعية الوطنية، الأمر الذي يعمل على تحسين قدرة المنتج التنافسية.
- أن توقيع الجزائر عقد الشراكة مع متعامل اقتصادي ضخم كالاتحاد الأوروبي ، سيحسن صورتها أمام باقي المتعاملين الاقتصاديين، و يزيد من الأمن و الاستقرار الوطنيين، و بالتالي زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في المدين المتوسط و الطويل، و التي تعد محركا من محركات عجلة التنمية.
- استفادت الجزائر من المساعدات المالية و الفنية التي قدمها لها الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج

- (ميدا)، والذي شارك بدرجة كبيرة في تأهيل المؤسسات الصناعية المحلية.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي للمؤسسات الصناعية الجزائرية سوف يساعد، وفي ظل المنافسة الدولية، على تحسين أداءها، والعمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات (ايزو)، وحثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة. زيادة على مشاركتها للشريك الأجنبي الذي يستفاد منه في مختلف المجالات التسييرية والتكنولوجية والتسويقية.
 - تهمين الموارد البشرية وجعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل جديدة، وتنمية وترقية المهارات، مما يزيد من مردودية العامل وجودة المنتج.
 - إن انخفاض الجباية على الواردات سيخفض من الأسعار في السوق المحلية، وبالتالي ارتفاع الاستهلاك، ويتزامن ذلك مع انخفاض أسعار المكونات الصناعية المستوردة، مما يساهم في تحقيق التنافسية بالسعر للمنتج المحلي في السوق المحلية والدولية، وما يترتب عنه زيادة الإيرادات الجباية بسبب الزيادة الحاصلة في أرباح ومدخيل المستثمرين المحليين.
 - استفادة بعض المنتجات الصناعية الجزائرية من نظم وقواعد الجات التي تبقى سارية المفعول بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خاصة تلك المتعلقة بالإعراق، مكافحة الدعم، إجراءات الوقاية من الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى فرصة للمنافسة الوطنية والدولية للمنتج.

أما عن الآثار السلبية المحتملة فيمكن تلخيصها في:

- إن اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، يشمل طرفين مختلفين تماما من كل النواحي، كمستوى دخل الفرد، حجم السوق، نوعية وكمية الإنتاج، مستوى التكنولوجيا والبحث والتطوير، كفاءة اليد العاملة ومهاراتها، والخبرات الفنية والتقنية، مستوى الموارد المتاحة... الخ. ذلك من شأنه أن يؤثر بصورة واضحة على القدرة التنافسية للمنتج الصناعي الجزائري، سواء في السوق المحلي أو الدولي. فالحصيلة المنافسة الاقتصادية في منطقة التبادل الحر محسومة للطرف الأوروبي، ويلزم المؤسسة الوطنية بإتباع الإجراءات التأهيلية الضرورية لإمكانية الصمود أمام المنافسة، فالفترة الانتقالية لتنفيذ بنود الاتفاقية تعد غير كافية لإمكانية الظفر بمكانة في ساحة المنافسة الدولية.
- تقلص الطلب على المنتجات الجزائرية يؤدي إلى انسحاب العديد من المؤسسات الصناعية المحلية لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، وبالتالي تفشي البطالة والأفات الاجتماعية.
- رفع القيود الجمركية سيعمل على زيادة الواردات الأوروبية ذات الجودة العالية والقدرة التنافسية مقارنة بنظيرتها الجزائرية هذا من جهة، كما أنه صحيح ستدخل الصادرات الجزائرية السوق الأوروبية، إلا أنه لا يجب تجاهل قدرة وتنافسية دول أوروبا الوسطى والشرقية التي انضمت هي كذلك للاتفاق وقبل الجزائر، وعليه سينجر عن ذلك ضعف القدرة للمنتج الوطني على مجابهة ذلك الأوروبي، وانخفاض إيرادات معتبرة للدولة كانت تستعمل في تنمية مختلف القطاعات.

- رغم جملة الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة على كافة الأصعدة إلا أن الجزائر لم تحظى بمكانة في مؤشر التنافسية العالمية، على خلاف الاتحاد الأوروبي الذي تبوأ معظم دوله الصدارة في ذات المؤشر، سواء على الصعيد المؤسسي، القطاعي، أو الدولي.
- الضغط الممارس على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من المنتجات المصنعة نتيجة رفع القيود الجمركية بمعدلات تفوق نمو الصادرات في المدى القصير، إلا أن تم تخصيص جزء من الاستثمارات الأوروبية نحو الفروع الصناعية الوطنية الحيوية، بما يسمح بالتقليل من الجانب السلبي المترتب عن عملية التحرير.

5 __ الصناعة وأثارها البيئية على ضفتي المتوسط :

معروف أن حالة البيئة محددة أساسا بنوعية الأنشطة الاقتصادية والمنشآت البشرية. ذلك أن التأثير يبلغ من العمق ما يجعل النشاط الحالي للصناعة يحول جذريا كيمياء ودينامية الغلاف الجوي وبالتالي يؤدي إلى تغيرات شاملة قد تكون لها نتائج غير متوقعة. وبالنسبة لنوعية الأوساط البيئية والنظم الإحيائية يمكن أن يقال بأن التحولات الاصطناعية صارت منذ الآن جد متقدمة وهي في المستقبل تؤذن بالوصول إلى حالة تدهور، كما ستخلق تطورات تمس جوهر الإنسان على الأرض. ولذا فإن محاولة ترقيب التطورات البيئية يلزمنا بأن نتمعن الاختيارات الاقتصادية والتكنولوجية واستراتيجيات التنمية في البلدان المتوسطة. وابتداء من هنا محاولة تخيل النزاعات البيئية فيما يخص توفر الموارد وإطار العيش وجودة المحيط البيئي. والإطار المجالي الذي نهتم به هو إطار البحر المتوسط الغربي؛ ذلك البحر المشترك بين الدول المطلة عليه والتي تتميز ببيئة طبيعية مبنية على تواتر أحيائي متشابه رغم أهمية الفروق والاختلافات الجزئية. كما تشترك في تاريخها القديم والمعاصر.

إن قطاع الصناعة محوري في الاقتصاد العصري لبلدان البحر المتوسط. فالصناعة صارت تنتج مواد متنوعة، وتساهم بقسط وافر في المنتج الوطني الخام وتستقبل استثمارات هائلة، ويواكبها مجهود ضخم في البحث التكنولوجي. وأحسن مثال على التطور الصناعي السريع، مثال إسبانيا التي عرفت تطورات عميقة في بعض عقود جعلتها تمر من وضعية الدولة المتخلفة إلى وضعية دولة عرفت نموا مطردا.

أما فيما يخص علاقات الصناعة والبيئة، فيمكن القول بأن الصناعة هي القطاع الذي ينتج أكبر كمية من الملوثات وعلى مستويات عدة (تلويث الغلاف الجوي، والمياه القارية، ومياه البحر...). ولذا قامت كثير من الدول بالبحث عن مناهج صناعية تسمح بتصور استمرارية الموارد مع تقليص مقدار التلويث. وتخص هذه الأبحاث التكنولوجية ميدان الطاقة (اقتصاد في الطاقة - بحث عن موارد طاقة أقل إضرارا بالجو) وإعادة استعمال النفايات قصد تقليص تراكمها بل الاستفادة منها. ويتضح بأن هذه الأبحاث تمثل هدفا حيويا لما شمته الغازات والنفايات من أضرار على التوازن

المناخي للكثرة الأرضية، ولما ينتج عنها من آثار سلبية على صحة السكان وخاصة في التجمعات الحضرية، تلك النتائج التي تقدر تكلفتها الاقتصادية بأموال طائلة. إلا أنه مازال يلاحظ تفاوت واضح ما بين شمال وجنوب البحر المتوسط، ذلك أن فرنسا وإيطاليا وإسبانيا تمثل لوحدها ما يساوي 85% من المنتج الصناعي للحوض المتوسطي، بينما منتج الجنوب مازال في مستوى متأخر. وإذا قمنا بمقارنة ما بين نزعة التطور الصناعي وآثاره في الشمال والجنوب فإننا نلاحظ التالي :

1- في الشمال : يعرف قطاع الصناعة المعهودة (قطاع الصناعة الثقيلة مثلا) تراجعاً واضحاً في عدد الوحدات واليد العاملة التي تشتغل بها الشيء الذي يتسبب في تضائل التلويث الناجم عنها. على عكس ذلك تنمو بسرعة، قطاعات صناعية حديثة تتميز بالتكنولوجية العالية والدقيقة وهي صناعات ضعيفة التلويث في الظروف العادية لأنها محاطة بوقاية كبيرة. وكمثال عليها إنتاج الطاقة النووية. إلا أن الأخطار الناجمة عن حوادث غير منتظرة تهدد البيئة وصحة السكان، بكارثة حقيقية قد تكون لها عواقب على الأمد الطويل.

وتنمو كذلك في الوقت الراهن، الصناعات القائمة على التكنولوجيات الحيوية، ولها دور أساسي في تقليص التلوث، بل تساهم هذه الصناعات في تصفية الأوساط المختلفة والمائية خاصة. إلا أنه على المستوى المجالي مازالت تعرف الصناعة الأوروبية نزعة نحو التركيز خاصة على خط الساحل وذلك لارتباطها بالتسويق الخارجي. وفي هذا التركيز آثار سلبية على البيئة من جهة بسبب تنافس الصناعة مع أنشطة أخرى مثل التمدن والسياحة، وثانياً بسبب تركيز النفايات الصناعية في هذا المجال الحيوي.

2- في دول الجنوب : تعرف الصناعة في شمال أفريقيا تطوراً كذلك، وذلك بسبب النمو السريع الذي يعرفه السوق الداخلي لهذه البلدان وكذلك بسبب ضعف تكلفة الإنتاج وبالتالي سهولة إمكانية التصدير. إلا أن عدة عوائق داخلية وخارجية تقف في وجه التصنيع، أولها اشتداد المنافسة الأجنبية، وثانياً جمود مستوى الدخل وبالتالي جمود الاستهلاك الوطني، ولذا وبسبب تفاقم هذه العوائق يمكن اعتبار أن التكلفة الإكولوجية الرامية إلى تقليص التلوث والنفايات تمثل عائقاً يصعب تجاوزه.

فاستعمال التكنولوجيا المتقدمة مثلاً رهين بأن يحد من التهديد البيئي الذي يمثله التلوث، إلا أن نفقات هذه التكنولوجيا باهضة وقابلة بأن تجعل تكلفة المنتج عالية بالمقارنة مع مستوى عيش السكان. كما يطرح بإلحاح مشكل التمكن من هذه التكنولوجيات في بلدان تستوردها ومازالت لم تتمكن من إنتاجها. على المستوى المجالي يلاحظ تركيز الصناعات في المنطقة الساحلية مثلما يقع في بلدان الشمال. الشيء الذي تحد من النفايات. ولذا فإن التعاون شمال - جنوب يمكنه أن يمثل حلاً بالنسبة لبلدان الجنوب، لما قد يحتمه من معايير الجودة تخص في نفس الوقت المنتج وموقع الإنتاج. وهذا التعاون يجب أن يوجه نحو مساعدة دول الجنوب من أجل الوصول إلى تنمية صناعية مستدامة وذلك عن طريق المزيد من المساعدات المالية والتكنولوجية.

6- الصناعة الجزائرية ووضعها البيئي :

اقترحت وزارة الصناعة بالجزائر أن تسن سياسة للتصنيع، تسعى إلى التنمية في إطار إيكولوجي مستديم. وهذا يعني تنمية الأدوات والوسائل من أجل نماء معقول المقدار، دون أن تكون له نتائج وخيمة على البيئة. وللوصول إلى هذه الغاية تقترح وزارة الصناعة استغلال الموارد الفعالة والمنتجة والأقل تلويثا. تنبني الصناعة الجزائرية أولا على اللبرالية والتفتح على الخارج، إلا أن الانفتاح المفروض قد تكون له بعض النتائج السلبية :

فهو يعني أولا أن كل الموارد قابلة للتنافسية مع الموارد الأجنبية، ستصبح محكوما عليها بتوقف التشغيل والاستعمال، وذلك بهدف تركيز النماء على القطاعات المصدرة، بينما القطاعات المنتجة للسوق الداخلية لن تعرف نفس التطور. والقطاع الخاص هو المحرك الأساسي لهذا النجاح. وهذا يعني تنافسية داخلية قد يذهب بعض الصناع ضحيتها. في حين تتضمن هذه التنافسية عدة جوانب إيجابية منها التسارع من أجل الرفع من المردود، ولزوم إعادة تشكيل الجهاز الصناعي. من الجوانب السالبة للتصنيع في إطار الانفتاح المفروض كذلك تركيز النشاط الصناعي كله في المحور الشمالي للبلاد في وقت تعرف فيه المناطق الأخرى تأزما لقطاعاتها الصناعية. ويستدعي هذا التركيز في المنطقة الشمالية، عصرنة الموانئ والمطارات الموجودة فيها، وتحسين التجهيز الأساسي والتجهيزات المساعدة مثل تحضير المناطق الصناعية وطرق المواصلات السلكية واللاسلكية من هاتف وأنترنيت.

أما اختيار التصنيع الذي يراعي البيئة، وينبني على الموارد الوطنية، والهادف إلى التنمية مستدامة فإن إيجابيته أكثر من سلبياته. فهو يدعو إلى استعمال أفضل للموارد الوطنية، وإلى استثمار الثروات المحلية. وهو يدعو كذلك إلى التوازن بين مختلف القطاعات حيث يسمح بتنمية قطاع عصري فائق التقدم يتعايش إلى جانبه قطاع آخر يستجيب لحاجيات السكان، ينبني على عصرنة الحرف التقليدية، وعلى عقلنة جهاز التصنيع باستعمال تكنولوجيات متكيفة.

يدعو هذا الاختيار كذلك إلى استمرار الدور الذي تلعبه السلطات العمومية على مستوى سن سياسة للتهيئة المجالية، وعلى مستوى التنمية المحلية، وأخيرا على مستوى تشجيع القطاعات الصناعية المتأزمة. وهكذا نحصل على توازن مجالي بين مختلف مناطق الوطن. وتعرف المناطق الداخلية والجنوبية تجهيزات لا تقل عن تلك التي تتلقاها أقاليم الشمال، في وقت يتم فيه الحد من التلويث الذي قد ينجم عن التركيز المفروض.

إن واقع البيئة في الجزائر لا يزال يعاني من النقائص التي لا تكتمل وتنتهي في غضون عام أو عامين بل على مر السنوات والأعوام وهذا بتضافر كل الجهود المعنية بداء من الحكومة إلى المواطن الذي يعد النواة الأساسية في الحفاظ على البيئة حتى تكون الجزائر رائدة في هذا المجال خاصة وأن المختصين في القطاع البيئي والطاقت المتجددة من خبراء ومهتمين أكدوا على أن الجزائر بلد زاخر ومتنوع في القطاع البيئي والبيولوجي مما جعلها بحسب شهادة الخبراء والمختصين من أكبر بلدان العام

2010 زخرا وامتلاكاً للطاقة الشمسية مما يؤهلها لتكون في مصاف البلدان المتقدمة في امتلاك أكبر محطة للطاقة الشمسية والطاقت المتجددة والتي تعنى به الجزائر اهتماما كبيرا انطلاقاً من أوامر وإرشادات وتنفيذ السلطات المعنية في القطاع، أين لعبت الجزائر في قمة كانتون المسكينة الأخيرة دوراً هاماً ووصلت إلى نتائج كبيرة ومرضية بفضل المحادثات التي قامت بها الحكومة الجزائرية هناك. وكانت البداية باجتماع مصغراً لتقييم قطاع تهيئة الإقليم و البيئة وكانت فيه دعوة الدولة إلى حتمية مواصلة الجهود المبذولة خلال المخطط الخماسي (2010-2014)، والعمل على تناغم البيئة مع التنمية المستدامة، عبر إرساء دعائم التنوع البيئي والسهر على مكافحة التصحر وحماية الأنظمة البيئية وتأمينها على مستوى السواحل والجبال والسهوب والواحات واعتماد منحى استباقي بغية تطبيق مخطط تكيف مع المناخ و مواصلة الجهود المبذولة بهذه الورشات المستقبلية بالنظر لانعكاساتها على التنمية المستدامة للبلاد. حيث استفاد قطاع تهيئة الإقليم و البيئة من حوالي 500 مليار دولار موجهة خصوصاً إلى (سيدي عبد الله و بوينان و بوغزول و المنيع) باستثناء حاسي مسعود التابعة لقطاع النفط. وسيتم إطلاق في 2010-2014 إنجاز مصنعين لمعالجة النفايات النهائية بهدف التكفل بالنفايات الصناعية الخطيرة، بالمقابل، وفي إطار حماية نوعية الهواء فقد مكن البرنامج الوطني للقضاء على المواد المفجرة لطبقة الأوزون من تزويد 156 مؤسسة بـ349 جهاز تحويل ورسكلة واسترجاع عبر كامل التراب الوطني. والانطلاق كانت مصفاة الشلف ومفتاح كأكثر إنجاز في بيئة 2010، الذي سيزيل عناء السكان من استنشاق الغبار والتربة المتصاعدة من مصانع الاسمنت وامتصاص المواد السامة بطرق تقنية حديثة وذلك باستبدال آلات التصفية القديمة بآلات متطورة لتصفية الغازات المنبعثة من المصنع وامتصاص المواد السامة بطرق تقنية حديثة. وفائدة هذا النظام التصفية الجديد هو الحد من انبعاث الغازات والأترية والملوثات من المصنع وتصفيتها من الشوائب التي تؤدي بالضرر على البيئة وعلى الصحة العمومية للأفراد مما سيخلص المواطنين من الغبار والأترية المندفعة من المصنع التي تسببت في الأمراض التنفسية وهلاك المحاصيل الزراعية، وبعد معاناة دامت سنوات مع المصفاة القديمة . إلى جانب فوائد اقتصادية وأخرى صحية خاصة في الجانب الزراعي باعتبار المنطقة منطقة زراعية وفلاحية. وللشراكة الجزائرية الألمانية البيئية شأن آخر أين تم خلال 2010 افتتاح الطبعة الثانية للصالون الدولي الجزائري الألماني حول البيئة بإشراف وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والذي كان ناجحاً بكل المقاييس أين أبدى المشاركون الألمان رغبتهم في الاستثمار في الجزائر في المجال البيئي والطاقت المتجددة التي تعول الجزائر عليها كثيراً واعتبر الحكومة ، أن الصالون الدولي الجزائري الألماني للبيئة الذي عرف مشاركة 35 مؤسسة جزائرية و30 مؤسسة ألمانية يعد فرصة للتعريف بالمنتوج الجزائري والألماني وكذا خلق جسور لتبادل التجارب بين المبتكرين الجزائريين والأجانب وتمكين المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا الألمانية في ميدان البيئة وتشجيع كل هذه الابتكارات. إضافة إلى هذا كان مؤتمر كانكون حدث

عالمي بارز في 2010 أعطى جرعة حياة للمساعي الدولية في مواجهة تحديات تغير المناخ، وهذه المرة كان العرب مشاركين إيجابيين في صياغة القرار الصائب، وغاب كليا كلام التشكيك والتعطيل. وبوغزول مدينة بيئية بمواصفات عالمية خير ختام ل 2010، حيث تم بالجزائر التوقيع على اتفاق شراكة بين الجزائر و الصندوق العالمي للبيئة والذي ينص بشكل خاص على تمويل في شكل هبة بقيمة 8,2 مليون دولار من الصندوق العالمي للبيئة مع مساهمة ب12 مليون دولار من الجزائر وذلك من اجل دعم الإستراتيجية الجديدة الواجب تبنيها من اجل إنجاز هذه المدينة الجديدة و نقل التكنولوجيات النظيفة. حيث يرمي المشروع إلى اغتنام فرصة تصميم و تهيئة المدينة الجديدة ببوغزول من اجل الأخذ بعين الاعتبار بجانب حماية و تطوير الطاقات المتجددة و اقتصاد الطاقة. و أشارت الدولة إلى أن النتائج و الدروس المستخلصة من هذا المشروع ستدمج في انجاز المدن الأخرى المبرمجة في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (المخطط-2030) و ستعمم تدريجيا إلى المدن الجزائرية الأخرى. من جهة أخرى أوضح الحكومة أنه في أفق سنة 2030 سيضاف حوالي 14 مليون ساكن جديد لسكان الحاليين بالمدن الجزائرية مما يتطلب ”نمطا معيشيا جديدا مع انتهاز حكمة جيدة“ و انه ”من الضروري إدماج عامل المناخ في المدن المستقبلية حيث يجب أخذ الأمن الجماعي في الحسبان نظرا للتغيرات المناخية“⁽¹¹⁾.

الختامة :

تنتج بلدان الشمال المتوسطي ملوثات بمقادير عالية لها تأثير شمولي على النظام الأرضي، بينما استطاعت على المستوى المحلي التحكم في البيئة فأنتجت محيط عيش سليم من مظاهره المجهودات الكبيرة من اجل تصفية الجو، وجمع النفايات وتحسين إطار العيش. هذا لا يمنع من وجود العديد من المعطيات المجهولة أو الخفية والتي هي من نتاج الأضرار البيئية مثلا الأمراض الخطيرة التي يتسبب فيها التلوث وبعض مظاهر النماء غير محكم.

أما دول الجنوب المتوسطي فإننتاجها محدود جدا على المستوى الشمولي ولا تأثير لها في الوقت الراهن على الأنظمة الكبرى، بينما محيط العيش على المستوى المحلي يتميز بالتلوث وعدم الصلاحية وبخلاف بلدان الشمال، هذا التلوث واضح للعيان محسوس بصفة مباشرة وله آثار آنية مثل أمراض المياه، وهي أضرار وقع التغلب عليها منذ القديم في أوروبا. وأفق انفتاح بلدان الجنوب لا يعني أبدا التوجه نحو نظام عيش موحد. فمجتمع بلدان الجنوب يجب أن يشجع استمرارية طرق تدبير المجال وأساليب العيش التي تحمل شحنة ثقافية وظاهرة التنوع، لأن هذه الأساليب تضم تقنيات وقاية وتهيئة متكيفة مع موارد المجال. تلك النوادر التي يحسن الإنسان بالانتماء إليها ويتملكها، والحفاظ على هذا التنوع سوف ينتج عنه استمرار حياة البوادي وللمناطق الهامشية حاليا، وسوف يحد من أخطار التراكم البشري في المدن المفقرة والملوثة.

تدبير البيئة لا يمكن أن يكون محكما في إطار السياسة اللبرالية المطلقة، وبدون تدخلات مهمة

للدولة والجماعات المحلية عن طريق التشجيعات التي يمكن أن تقدمها للقطاعات المهمشة وعن طريق الاستثمار العمومي، مثلا للوقاية ضد الفقر والاحتياج، ومن أجل تنمية اجتماعية حقيقية، عن طريق سن قوانين متكيفة، وأخيرا عن طريق التعليم والتحسيس والتوعية وستسعى إلى تعميم أساليب إنتاج واستهلاك معقولة.

وفي دول الجنوب المتوسطي ذات الوسائل المادية المحدودة تعني التنمية المستدامة :

- أولا إعطاء الأولوية للوصفات البديلة التي تقترح حلولاً ضعيفة التكلفة على حساب المشاريع ثقيلة التمويل وفي هذا الإطار تدخل عملية بحث وتطوير التقنيات والتقليدية لتدبير المجال القروي.
- ثانيا إعطاء الأولوية للمورد البشري كعنصر محرك في عملية استنباط الوسائل على حساب التكنولوجيا المستوردة غير المتحكم فيها.

أما التعاون شمال - جنوب فهو رهين بضمان نتائج إيجابية، ذلك لأن بلدان الجنوب المتوسطي وبدون المساعدات المادية الإضافية تبقى غير قادرة على وضع البيئة في المرتبة الأولى من بين اهتماماتها. كما أنها بدون مساعدة تكنولوجية ومساعدة على نقل التحكم فيها، تبقى البيئة مهملة وبالتالي ستتقلص آفاق الشراكة المبنية على تبادل المنتجات وخاصة منها الغذائية بين ضفتي البحر المتوسط .

قائمة المراجع:

- (1) عمورة جمال، «منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو-متوسطية»، مقال منشور في (مجلة علوم إنسانية)، السنة الثالثة، العدد 26، جانفي 2006.
- وللمزيد من التفاصيل يتم الاطلاع على الموقع الشبكي:
http://europa.eu.int/comm/external_relations/euromed/index.htm.
- (2) وزارة الدولة لشئون البيئة، الإدارة المركزية للإعلام والتوعية البيئية، «تقرير حول الاجتماع الوزاري الثالث للبيئة»، القاهرة، 20-11-2006.
- (3) مقال على الموقع الشبكي:
<http://www.eurojar.org/ar/cahiers-euromed>
- (4) لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك.
Abdelhamidbrahimi، «Stratégies de développement pour L'Algerie ;défis et enjeux»، édition economica. paris. 1991,p90.
- (5) منصور محمد الشريف، «أسباب اللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي»، في (الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي و أثاره على قطاعي التعليم و الصحة)، جامعة باتنة، 20__22 نوفمبر 2000، ص ص 10__16.
- (6) العلي إبراهيم، «الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سوريا»، رسالة

- ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2002، ص80.
- (7) مقال على الموقع الشبكي:
: www.somame.maktoobblog.com/about/
- (8) نوري منير، «أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، في (الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)، جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص 870.
- (9) زعباط عبد الحميد، «الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري»، في (مجلة اقتصاد أفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004، ص57.
- (10) Accord Euro-Méditerranéen entre la république Algérienne démocratique et populaire d'une part et communauté Européenne et ses états membres. d'autre part. art.9 paragraphe 2 et paragraphe 3 .
- (11) نوال س، «2010 عام التحديات والانجازات البيئية»، المسار العربي، مقال منشور بتاريخ 29-12-2010 على www.djazairess.com